

تونس في 18 جانفي 2019

من النائبة خولة بن عائشة الى السيد وزير الخارجية
عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب



تحية طيبة و بعد ،

سيدي الوزير ،

أراسلكم مجددا بخصوص ملف الأطفال التونسيين العالقين بليبيا و خاصة الموجودين تحت
كفالة الهلال الأحمر الليبي فرع مصراتة .

حيث ان الجمعية العامة للهلال الأحمر فرع مصراتة طالبت خلال مؤتمر صحفي (مشترك مع
مجلس مصراتة البلدي و عملية البنيان المرصوص) انعقد يوم الاربعاء 16 جانفي 2019
السلطات التونسية بالتعجيل بتسليم ستة من الأطفال التونسيين الجنسية على ضوء إنهاء
الإجراءات اللازمة من أجل تسليمهم و اعادتهم الى بلادهم و عائلاتهم التي تواصل معها
الهلال الأحمر الليبي في عدة مناسبات أمام غياب اي تدخل رسمي للجهات المختصة التونسية
حسب تعبيرهم.

و عليه فانني ادعو وزارتك الى التعجيل باسترجاع هؤلاء الاطفال خاصة و ان مصالح الهلال
الاحمر الليبي عبرت عن عدم قدرتها مواصلة تحمل اعباء رعاية و التكفل بهؤلاء الاطفال الذين
يقدمون لهم الرعاية منذ سنتين.

كذلك اود سؤالكم عن مدى تقدم مساعي مصالحكم في استرجاع الاطفال القابعين في
السجون رفقة امهاتهم و عمليات تحليل الحمض النووي للاطفال التي اعلنتم التزامكم القيام
بها في شهر أوت الماضي.

نشكركم على تفهمكم و راحة صدركم

مع فائق الاحترام و التحية

خولة بن عائشة

عضو مجلس نواب الشعب



الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الخارجية

الديوان

السؤال: حول "ملف الأطفال التونسيين العالقين بليبيا" (النائبة السيدة خولة بن عائشة).

الرد:

- جوابا على سؤالكم، تود الوزارة التوضيح أنها بصدد متابعة مستجدات ملف الأطفال التونسيين العالقين بليبيا لا سيما المودعين لدى الهلال الأحمر الليبي بمصراته ولدى جهات ليبية أخرى بالقطر الليبي. كما أنّ مصالح الوزارة دأبت بالتنسيق المحكم مع مختلف الجهات التونسية المتدخلة على بذل مساعيها لاسترجاع هؤلاء الأطفال وتسليمهم إلى الجهات التونسية المسؤولة على قطاع الطفولة لتقرير مصيرهم، سواء بإلحاقهم بذويهم أو إيداعهم بدور رعاية الطفولة التونسية وذلك في ضوء استعداد نظيرتها الليبية.

- وقد تمّ تنظيم زيارتين إلى ليبيا في أواخر سنة 2018 ومطلع السنة الحالية من أجل التمهيد لعملية رفع العينات الجينية للأطفال المشتبه في انتسابهم إلى الجنسية التونسية بالتنسيق مع الجهات القضائية الليبية وتلك المعنية بالطفولة.

- ومكنت هذه الخطوات العملية من إحراز تقدّم ملموس باتجاه ترحيل هؤلاء الأطفال وتمكينهم من الرعاية اللازمة عند حلولهم بأرض الوطن في أقرب الآجال المتاحة.

- أمّا فيما يتعلق ببقية الأطفال المرافقين لأمهاتهم الموقوفات على ذمة السلطات القضائية الليبية، فإنّ مصالح الوزارة وعبر القنصلية العامة بطرابلس، تقوم بمساعي لدى السلطات

القضائية الليبية لمعرفة مدى استعداد المعنيات لتسليم أبنائهنّ إلى السّلطات التونسية في انتظار البتّ في وضعيّتهنّ (محاكمة أو ترحيل.....).

- وفي كلتا الحالتين فإنّ الوزارة تواصل اتصالاتها وتنسيقها مع مختلف الجهات التونسية والليبية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الخصوص.